الأمم المتحدة

A/62/423/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
4 December 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ٥٨ (أ) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة تامار **تشيتانافا** (جورجيا)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٥٨ من جدول الأعمال (انظر A/62/423، الفقرة ٢). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (أ) في الجلستين ٢٦ و ٣٢، المعقودتين في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/62/SR.26 و ٣٢).

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C/2/62/L.30 و A/C.2/62/L.55

٢ - في الجلسة ٢٦، المعقودة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل باكستان، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنوناً ''إعلان بدء عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)'' (A/C.2/62/L.30)، فيما يلي نصه:

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في أربعة أجزاء، تحت الرمز A/62/423 و Add.1-3.

131207 071207 07-62488 (A)

"**إن الجمعية العامة،**

"**إذ تشير** إلى قراراتها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ٢٠٧/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٦٥/٥٧، و ٢٦٦/٥٧ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٢٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٤٧/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٢٠٩/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٢١٣/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

"**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة الألفية والتزامهم بالقضاء على الفقر المدقع وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي من سكان العالم عن دولار واحد ونسبة الناس الذين يعانون الجوع إلى النصف، بحلول سنة ٢٠١٥،

"**وإذ تشير كذلك** إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

"**وإذ تشير** إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج الإنمائية المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

"**وإذ تشير أيضا** إلى قرارها ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

"**وإذ تشير كذلك** إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين،

"**وإذ تعرب عن عميق قلقها** لأن عدد من يعيشون في فقر مدقع، حتى بعد عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، ما برح يتزايد في بلدان كثيرة وهم في غالبيتهم من النساء والأطفال الذين يشكلون أكثر الفئات تضررا، وبخاصة في أقل البلدان نموا ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

"**وإذ تشجعها** حالات الحد من الفقر التي سجلت في بعض البلدان في الآونة الأخيرة، وإذ تصمم على تعزيز هذا الاتجاه وتوسيع نطاقه لتعم فائدته الناس في جميع أنحاء العالم،

"**وإذ تسلم** بأن تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي وفعالية استخدام تلك الموارد أمران أساسيان لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية دعما لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

"**وإذ تقر** بأن النمو الاقتصادي المطرد الذي تعززه زيادة في الإنتاجية وبيئة مؤاتية، بما في ذلك الاستثمار الخاص وتنظيم المشاريع، ضروري للقضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والارتقاء بمستوى المعيشة، وإذ يقلقها أن النمو الاقتصادي العالمي الذي تحقق خلال العقد الأول لم يقترن عموما بنمو في عدد الوظائف،

"**وإذ تشدد** على أن رؤساء الدول والحكومات قد اعتبروا القضاء على الفقر أولوية من الأولويات وضرورة ملحة على نحو ما أعرب عنه في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

"١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)؛

"٢ - **تقر** بما قدمه عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر من مساهمة في القضاء على الفقر شملت أمورا منها، اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وتوافق آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

"٣ - **تعلن** بدء عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)؛

"٤ - **تشدد** على أهمية متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وتدعو إلى التنفيذ الكامل والفعلي لتوافق آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وخطة التنفيذ المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ('خطة جوهانسبرغ للتنفيذ')، فضلا عن نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة الأخرى التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

”٥ - **تكرر تأكيد** أن القضاء على الفقر هو أعظم تحدٍ عالمي يواجه العالم اليوم وأنه مطلب لا غنى عنه في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية؛

”٦ - **تحث** جميع الدول الأعضاء، والمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، وجميع الجهات الفاعلة الأخرى، على مواصلة السعي إلى تحقيق هدف القضاء على الفقر في البلدان النامية، لا سيما في أقل البلدان نموا؛

”٧ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يواصل السعي بجدية إلى تحقيق هدف القضاء على الفقر وإلى رفع مستوى الدعم المقدم إلى الجهود التي تبذلها البلدان ذات الدخل المتوسط خلال عقد الأمم المتحدة الثاني، بصرف النظر عن مستوى تنميتها، حيث إن تلك البلدان ما زالت تواجه تحديات جوهرية في مجال القضاء على الفقر؛

”٨ - **تكرر تأكيد** الحاجة إلى تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية، وهو أمر حاسم الأهمية في القضاء على الفقر؛

”٩ - **تشدد** على أهمية كفالة الاضطلاع، على المستوى الحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات، بأنشطة متناسقة وشاملة ومتكاملة للقضاء على الفقر، وفقا لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

”١٠ - **تهيب** بالبلدان المانحة أن تواصل إيلاء أولوية إلى القضاء على الفقر في برامج وميزانيات المساعدات التي تقدمها، إما على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف؛

”١١ - **تكرر تأكيد** الحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على آفتي الفقر والجوع، وإلى إيلاء ذلك الهدف أولوية محورية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والتعاون الدولي لأغراض التنمية؛

”١٢ - **تُقر** بأن النمو الاقتصادي المستدام أمر لا غنى عنه في القضاء على الفقر والجوع، لا سيما في البلدان النامية، وتؤكد أنه ينبغي استكمال الجهود الوطنية المبذولة في هذا المضمار بتهيئة بيئة دولية تمكن من ذلك؛

”١٣ - **تُقر** بأن من الحتمي أن تدمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وأن تشارك بإنصاف في منافع العولمة، إذا ما أريد لتلك البلدان أن تحقق الأهداف

المحددة في إطار الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما هدف القضاء على الفقر، وكذلك إذا ما أُريد تحقيق الفعالية في استراتيجيات القضاء على الفقر المذكورة؛

''١٤ - **تُعيد تأكيد** الالتزام بإعلاء وترسيخ صوت ومشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية وتحديد معاييرها، وتشدد على الحاجة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي، بما في ذلك القيام على وجه السرعة وفي مهلة زمنية محددة، بإتمام مسألة تعزيز قوة تصويت البلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز؛

''١٥ - **تقر** بأهمية المساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها مصدراً مهما من مصادر تمويل التنمية لصالح البلدان النامية، وتحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية؛

''١٦ - **تهيب** بالبلدان المتقدمة النمو أن تعمل، من خلال التعاون المكثف والفعَّال مع البلدان النامية، على تشجيع بناء القدرات وتيسير إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات والمعارف المماثلة ونقلها، لا سيما لصالح البلدان النامية، بشروط مؤاتية، تشمل الشروط التساهلية والتفضيلية، حسب ما يُتفق عليه فيما بينها، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية؛

''١٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثالثة والستين، تقريرا يتضمن توصيات شاملة وخطة عمل من أجل إضفاء الفعالية على العقد الثاني؛

''١٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والستين بندا معنونا 'تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)'''.

٣ - وفي الجلسة ٣٢، المعقودة في ٧ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان ''عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)'' (A/C.2/62/L.55)، مقدم من مقررة اللجنة، تامار تشيتانافا (جورجيا)، بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/62/L.30.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أفيدت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/62/L.55 (انظر الفقرة ٨).

٦ - وعقب اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيان ممثل كل من البرتغال (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك)، والجبل السود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ومولدوفا)، واليابان وكرواتيا (انظر A/C.2/62/SR.32).

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/62/L.55، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/62/L.30 بسحبه.

ثالثاً – توصية اللجنة الثانية

٨ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ٢٠٧/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٦٥/٥٧ و ٢٦٦/٥٧ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٢٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٤٧/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٢٠٩/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٢١٣/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة عقد مؤتمر قمة الألفية[(١)] وإلى التزامهم بالقضاء على الفقر المدقع وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي من سكان العالم عن دولار واحد ونسبة الناس الذين يعانون الجوع إلى النصف، بحلول سنة ٢٠١٥،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٢)]،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج الإنمائية المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[(٣)] ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين[(٤)]،

---

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) انظر القرار ١/٦٠.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

وإذ تعرب عن القلق لأنه فيما أحرز تقدم في الحد من الفقر في بعض المناطق، لا تزال خطى هذا التقدم، بعد انقضاء عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر وفي منتصف المدة الفاصلة عن عام ٢٠١٥ وهو التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تتسم بالتفاوت، ولا يزال عدد الناس الذين يعيشون في فقر في بعض البلدان في تزايد، علما بأن النساء والأطفال يشكلون الأغلبية على مستوى أكثر الفئات تضررا، وبخاصة في أقل البلدان نموا وعلى الخصوص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

وإذ تشجعها حالات الحد من الفقر التي سجلت في بعض البلدان في الآونة الأخيرة، وإذ تصمم على تعزيز هذا الاتجاه وتوسيع نطاقه لتعم فائدته الناس في جميع أنحاء العالم،

وإذ تسلم بأن تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي واستخدام تلك الموارد بفعالية أمران أساسيان لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية دعما لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تقر بأن النمو الاقتصادي المطرد، الذي تعززه زيادة الإنتاجية ووجود بيئة مواتية، بما في ذلك الاستثمار الخاص وتنظيم المشاريع، ضروري للقضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والارتقاء بمستوى المعيشة،

وإذ تشدد على أن رؤساء الدول والحكومات قد اعتبروا القضاء على الفقر أولوية من الأولويات وضرورة ملحة، على نحو ما أعرب عنه في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٥]؛

٢ - **تسلم** بأنه خلال تنفيذ العقد الأول، اعتمد المجتمع الدولي جملة صكوك منها إعلان الأمم المتحدة للألفية[١]، وتوافق آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٦]، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٢]، وهي آليات ترمي إلى تركيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية على القضاء على الفقر؛

---

(٤) القرار دإ - ٢/٢٤، المرفق.

(٥) A/62/267.

(٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

٣ - **تعلن** بدء عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) الرامي إلى دعم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا المتصلة بالقضاء على الفقر، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، دعما فعالا ومنسقا؛

٤ - **تكرر التأكيد** على أن القضاء على الفقر هو أعظم تحدٍ عالمي يواجه العالم اليوم وأنه مطلب لا غنى عنه في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية؛

٥ - **تحث** جميع الحكومات، والمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، وكافة العناصر الفاعلة الأخرى، على مواصلة السعي جديا إلى تحقيق هدف القضاء على الفقر؛

٦ - **تؤكد من جديد** أنه يجب على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميته وأنه ليس من قبيل المغالاة التأكيد على دور السياسات والاستراتيجيات الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وتسلم بأن الجهود الوطنية ينبغي أن تُستكمل ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة ترمي إلى زيادة فرص التنمية المتاحة أمام البلدان النامية، مع أخذ الظروف الوطنية في الاعتبار وضمان احترام الملكية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

٧ - **تكرر تأكيد** الحاجة إلى تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية، وهو أمر حاسم الأهمية في القضاء على الفقر؛

٨ - **تشدد** على أهمية كفالة الاضطلاع، على المستوى الحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات، بأنشطة متناسقة وشاملة ومتكاملة للقضاء على الفقر، وفقا لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

٩ - **تهيب** بالبلدان المانحة أن تواصل إيلاء الأولوية إلى القضاء على الفقر في برامجها وميزانياتها المخصصة للمساعدة، إما على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف؛

١٠ - **تُقر** بأن النمو الاقتصادي المطرد أمر لا غنى عنه في القضاء على الفقر والجوع، ولا سيما في البلدان النامية، وتؤكد أنه ينبغي استكمال الجهود الوطنية المبذولة في هذا المضمار بتهيئة بيئة دولية تمكن من ذلك؛

١١ - **تقر أيضا** بأنه لكي تبلغ البلدان النامية الغايات المحددة في سياق استراتيجيات التنمية الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر، ولكي تتسم

الاستراتيجيات المتعلقة بالقضاء على الفقر بالفعالية، لا بد من إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ومشاركتها مشاركة عادلة في منافع العولمة؛

١٢ - **تقر كذلك** بأهمية المساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها مصدرا رئيسيا من مصادر تمويل التنمية المتاحة للبلدان النامية، وتدعو إلى الوفاء بكافة الالتزامات المتعهد بها في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها الالتزامات التي تعهدت بها العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهودا ملموسة في هذا الصدد وفقا لالتزاماتها على أن تفعل ذلك؛

١٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريرا يتضمن توصيات بشأن سبل إضفاء الفعالية على عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، دعما للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والمتصلة بالقضاء على الفقر، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٤ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والستين البند المعنون ''تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)''.